كفاءة مخرجات التعليم التقني في ســـــوق العمـــــل بليبيا

(دراسة ميدنية على عينة من خريجي التعليم التقنى العاملين بمستشفى طرابلس المركزي ومحطة الكهرباء غرب طرابلس)

د. فرج الصادق معتوق الصادق ـ المعهد العالي للعلوم والتقنية سوق الخميس امسيحل
د. عبدالله على نصر بركة ، د. أحمد الصادق معتوق
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة الزيتونة

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة كفاءة مخرجات التعليم التقني في سوق العمل بليبيا وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج الوصفي للبحوث العلمية لإجراء هذه الدراسة. حيث تم تصميم استمارة الاستبيان لمعرفة وأستقصاء أراء الخريجين حول كفاءة مخرجات التعليم التقني بليبيا في سوق العمل وذلك لتغطية الجانب الميدانى من هذه الدراسة، حيث يبلغ حجم العينة من المجتمع الأصلي (230)مفردة باستخدام معادلة ستيفن ثامبسون .و باستخدام جداول الأرقام العشوائية بالحاسب الآلي، تم توزيع الاستبيانات على عينة الدراسة فاسترجعت منها (98) استبيانة بما نسبته (86%) ، وأما الفاقد منها فكان في حدود (32) استبانة بما نسبته(14 %) ، وهذه النسبة تعتبر مقبولة للبحث العلمي، وتم تحليل البيانات باستخدام بعض أساليب الإحصاء الوصفي والاستدلالي الأكثر ملائمة لطبيعة تلك البيانات، وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

وقد خلصت الدراســـــة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها : أن مخرجات التعليم التقني لا تتسم بالتميز في سوق العمل حيث إن الخـــــريج لا يجد نفســـــه مطلوبا في ســـــوق العمل على الرغم مـــــن أن الخريـــــج لديه القدرة على الإنجاز بحسب ما ورد من نتائج حول القـــــدرة على استخدام التقنية وإنجاز العمل ، كما أرجع الخريجون عدم الاتقان إلـــــى سببين رئيسين هما : قصـــــور برامـــــج التعليم وعدم ارتباطها بالواقع الفعلي ، وضعف برامـــــج التدريب.

وتوصـــــي الدراســـــة إلى : تحسين مخرجات التعليم التقني والارتقاء بمستوياتها حتى تتناسب واحتياجات سوق العمل ؛ وهذا يتطلب العمل على تحديد رؤية مستقبلية

للأنشطة الاقتصادية وقيام الأجهـزة التنفيذية بدورها لاستيعاب التدفق والزيادة المطردة في أعداد الطلاب بمراحل التعليم بشكل عام والتعليم التقني ، خاصة والارتقاء بمستوى التعليم لتلبية احتياجات تلك المناشط ، وبناء قوة عمل قادرة على المنافسة من خلال الإنفاق على التعليم والتدريب ، وكدلك استهداف مخرجات التعليم في برامج إعادة تأهيل ورفع كفاءة وخلق تفافة العمل بالقطاع الخاص بدل القطاع الحكومي.

مقدمـــــــــــة:

أصبح لزاماً على منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني القائمة تنمية مهارات وقدرات الموارد البشرية الأمر الذي يتطلب بدل المزيد من الجهود في هذا المجال لتقليل الفجوة بين مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني والاحتياجات الفعلية لسوق العمل، ولاشك في وجود ارتباط بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، ويتضح هذا الارتباط في برامج التنمية الشاملة المستدامة التي تبدأ من الإعداد والتأهيل الذي هو وظيفة التعليم وانتهاء بمرحلة التوظيف والتشغيل التي هي مهمة سوق العمل.

تهتم الدراسة الحالية بدراسة كفاءة مخرجات التعليم التقنى فى سوق العمل، دراسة ميدنية على عينة من خريجـــــي التعليم التقنـــــي العاملين بمستشفـــــى طرابلس المركزي ومحطة الكهرباء غرب طرابلس.

أولا ــ مشكلة البحث:

نظراً لحداثة هذا النوع من التعليم في ليبيا ولقلّة الدراسات التي تناولت هذا النوع من التعليم وأثره في سوق العمل ، جاءت هذه الدراسة لمحاولة التعرف على كفاءة مخرجات التعليم التقني في سوق العمل في ليبيا، حيث إن التعليم التقنـــــي بأنواعه يعتبر جـــــزءاً من عملية التنمية البشرية، ويعكس استراتيجية فعّالة المناهج والبنية التعليمية وقدراته وكفاءاته التعليمية ونوعيـــــة مخرجاته وقدرة خريجيه على مواكبة التطورات التقنية.

وعليه فإن المشكلة التـــــي يتناولها هذا البحث يمكن صياغتها في التساؤل الرئيسي للدراسة: ما مـــــدى كفاءة مخرجات التعليم التقني في قطاعات العمل المختلفة في تحقيق متطلبات التنمية البشرية ؟

ثانيا ــ هدف البحث :

يهدف هذا البحث بشكل رئيس إلى التعرف على مدى كفاءة مخرجـــات التعليم التقني القطاعات العمل المختلفة ومساهمته فـــــي تلبية متطلبات التنمية البشرية ، وتقديم

التوصيات والمقترحات المناسبة التـــي تسهم فى النهوض بالتعليم التقني والوفاء باحتياجات التنمية البشرية للمجتمع .

ثالثا ـ أهميـــة البحث :

تنبع أهمية البحث من أهمية أحـــد أنواع التعليم وهو التعليم التقني الذي يعتبر ذات أهمية بالغة في إعداد القوى العاملة المؤهلة والمتخصصة بالإضافة إلى أحد ركائز التنمية بالمجتمع ، كما يستمد البحث أهميته في توجيه عناية المسؤولين في التخطيط للتعليم والتنمية الاجتماعية والبشرية بأهمية التعليم التقني والنهوض بمستواه.

رابعا ـ فرض البحث:

بناء على مشكلة البحث والهدف الرئيس منه فقد تمت صياغة الفرض على النحو التالي : توجـــد اختلافات معنوية بين كفاءة مخرجات التعليم التقني الفعلية وبين كفاءة مخرجات التعليم التقني المطلوبة في سوق العمل.

خامساً ـ منهجية الدراسة وأسلوب التحليل ومجتمع و عينة الدراسة :

أ- منهج الدراسة وأسلوبها:

اعتمد الباحثـــون منهـــج المســـح الاجتماعى بالاسلوب الوصفـــي التحليلى باعتباره أنسب الأساليب فـــي الكشف عـــن كفاءة مخرجات التعليم التقنى بليبيا في ســـوق العمل.

ب- أدوات جمع بيانات الدراسة:

بالاضافة لمصادر البيانات الثانوية التي استعان الباحثون بها لتغطية الجانب النظري في هذه الدراســـة ، فقد استخدام الباحثون للحصول على المعلومات والبيانات حول مجتمع الدراسة ، استمارة الاستبيان لمعرفة واستقصاء آراء الخريجين حول كفاءة مخرجات التعليم التقني بليبيا فـــي ســـوق العمل ؛ وذلك لتغطية الجانب الميداني من هـــذه الدراسة.

مجتمع وعينة الدراســـة:

أ- مجتمع الدراسة:

يتكـــوّن مجتمع هـــذه الدراســـة من خريجي الكليات والمعاهد العليا التقنية العاملين فـــي مستشفى طرابلس المركزي ومحطةالكهرباء غـــرب طرابلس.

جدول (1) يوضح توزيع مجتمع الدراسة وفقًا للمسمى الوظيفي في كل مؤسسة

المؤسسة / الفئة	مستشفى طرابلس المركزي	محطة الكهرباء غرب طرابلس	الاجمالي
الخريجون	398	177	575

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء بيانات الدراسة الميدانية

عينة الدراســـــة :

اعتمد الباحثـــون على عينة عشوائيـــــة طبقية لفئات الدراســـــة ، ولتحديد عينة الدراسة من المجتمع الأصلي من (الخريجين) ، تم استخدام معادلة ستيفن ثامبسون . وبلغت عينة الدراســـــة (230) خـــــرّيجا.

والجدول التالى:

يوضّـــــح تفصيلات عينة الدراســـــة وفقًا لأسلوب التوزيع المتناسب وعدد قوائـــم الاستقصاء الموزعة والمعادة إلـــى الباحثين والصالحة للتحليل

جدول رقم (2)

يوضح تفصيلات عينة الدراسة وفقًا لأسلوب التوزيع المتناسب وعدد قوائم الاستقصاء الموزعة والمعادة إلى الباحثين والصالحة للتحليل

الفئة	المؤسسة	المجتمع		العينة	عدد قوائم الاستقصاء الموزعة	عدد قوائم الاستقصاء المعادة والصالحة للتحليل	
		العدد	النسبة			العدد	النسبة
الخريجون	محطة الكهرباء غرب طرابلس	177	31	71	71	60	85
	مستشفى طرابلس المركزي	398	69	159	159	138	87
	إجمالي	575	100	230	230	198	86

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء بيانات الدراسة الميدانية

الدّراســـــــات السابقة:

1: **دراســـــــــة** : أحمد عبدالقادر المســـــورى ، عام 2003 م بعنوان: التعليم العالي المهني في ليبيا (دراسة تحليلية تقويمية مع الاستفادة من خبرة ألمانيا) ، وتهدف الدراســـــة إلـــى : تقويم مـــــدى الوضوح في سياسة التعليم العالي المهني ومـــــدى استقرار هذه السياسة ، تقويم مدى ملائمة المناهج في المعاهد العليا المهنية لأهداف وتوجهات التعليم العالي المهني.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج تذكر منها ما يلي:

- ضعف علاقة المعاهد العليا المهنية بغيرها من مؤسسات المجتمع المختلفة وغياب التنسيق بينها.

- وجود عمالة أجنبية على الرغم من وجود كوادر وطنية في بعض المجالات بسبب انعدام التنسيق بين المعاهد العليا المهنية وسوق العمل.[1]

2: دراســـــــــــة : هاجـــــر أحمد الشريف عام 2006 م ، بعنوان: تطـــوّر التعليم العالي في ليبيا وانعكاسه على عمليات التنمية البشرية " أكاديمية الدّراسات العليا كنموذج للدراســـــة " ، وتهدف الدراســـة إلى : محاولة المساهمة في تطوير برامـــج الدّراسات العليا بما يحقق متطلبات التنمية ، وإبـــراز أهمية وجود برامج الدراسات العليا بالداخل ، والوصـــول إلى تقييم موضوعي لهذه البرامج ، ومحاولة المساهمة في الدفع باتجاه ربط المناهج والمقررات الدراسية بمتطلبات عملية التنمية، ومحاولة التعرف على أهم المشاكل والصعوبات التي تعيق برامج الدراسات العليا بالداخل.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها :

- ضرورة ربط مخرجات التعليم العالي والمهني بالاحتياجات الفعلية لمتطلبات التنمية ومن ذلك تشير النتائج بنسبة (68.3%) بأن طالب الدراسات العليا معد إعداد كافياً ليقوم بدوره في تنمية المجتمع الليبي.

- المؤامة بين مؤسسات التعليم العالي والقوى العاملة لتوفير فرص عمل للخريجين وتقليص البطالة بين المتعلمين.(2)

الإطار النظـــــري والتحليل البيانات و عـــــرض النتائج:

أولاً ـ الإطار النظـــــري:

1- مخرجات التعليم التقني وعلاقته بســـــوق العمل:

أصبح التعليم والتدريب المهني سمة مميزة من سمات العصر الحديث ، وذلك أن خصائص العصر ومتطلباته التقنية تدعو إلـــى فهم حقائقه والحفاظ على وسائله وأدواته بصورة تكفل له الاستمرار والتطور ، ويعنى التعليم والتدريب بالعناصر البشرية كونها عماد التنمية.[3]

وتتمثل المـــوارد البشرية في القوى المنتجة القادر على استغلال الموارد الطبيعية والمادية والقادرة على التجديد والتطور والإبداع في إنتاج السلع، وتأدية الخدمات ، وإعادة تشكيل الحياة الاجتماعية، فالإنسان هو مصدر الثروة وهو رأس المال البشري إذا ما اتسع أفقه وارتفع مستواه الصحي، ونمت قدراته ومهاراته ، وأسهم في برامـــج التنمية.

يعتبر الاهتمام بالعنصر البشرى اليوم من أهـــم العناصر المكونة للعملية التنمية، لأنه تمثل أكثر الموارد المتاحة لكثير من الدول ، والاهتمام بالإنسان وتزويده بالمهارات وإعداده بما يتلاءم مع متطلبات العصر ، وتشير خصائص الموارد البشرية وسوق العمل في ليبيا أن معد النمو السكاني في ليبيا خلال سنتي (2002- 2003) بلغ ما نسبته (2.8%) ، ويعتبر هذه المعدل من المعدلات العليا للنمـــو السكاني في العالم وهذا النمو السكاني تقابلة زيادة عالية في معدل نمـو القوى العاملة.[4]

- بلغ عدد العاملين الاحصائيات التالية توضـــح خصائص القوى العاملة بليبيا.

1. عـــدد السكان:

- بلغ إجمالي عدد السكان سنة 2003 (5.480.878) نسمة.
- بلغ إجمالي عدد السكان سنة 2006 (5.873.470) نسمة.
- يبلغ إجمالي عددالســـكان سنة 2020 (7.856.971) نسمة.

2. القوة العاملة :

اقتصاديا سنة 2003 (1.640.609) عنصرًا.

- بلغ عدد العاملين اقتصاديا سنة 2006 (1.782.315) عنصرًا.
- سوف يبلغ عددالعاملين اقتصاديا سنة 2020 (2.623.542) عنصرًا.

وفق تقريـــر التنمية البشرية فإن قوة العمل تتوّزع في ليبيا حسب قطاعات النشاط الاقتصادي حيث تتكدس غالبيتها في قطاعات الخدمات الاجتماعية والعامة كالتعليم والصحة ، ويصل المعدل إلى نحو (56%) من إجمالي قوة العمل على المستوى الوطني خلال عام 2002.[5]

كما يرجع التضخم في القطاع العام إلى التوزيع غير المنتظم لقوة العمل ، حيث تتكدس غالبيتها في قطاع الخدمات الاجتماعية والعامة ، وتصل بالمعدل إلى نحو (57.8%) في قطاع التعليم و (10.9%) في قطاع الصحة من اجمالى العاملين في القطاع العام ، وكذلك عدم ملاءمة خريجى النظام التعليمى الجامعى والمتوسط للاحتياجات الفعلية لسوق العمل ، وذلك لاتجاه النظام التعليمى خلال العقود السابقة إلى توفير خريجين للعمل في القطاع العام وبالأخص في أجهزة الدّولة المختلفة، والذي تركّـــز فيه التوظيف بشكل أساسي على خريجـــي الدّراسات النظرية مع قلة نصيب الدراسات التطبيقية ، وفى المقابل تمنـــع جملة من الأسباب الاجتماعية والثقافية والأخطاء التخطيطية تطور التدريب المهنى والتقنى.[6]

حيث أعدت ليبيا لهذا التحول الكبير العديد من الدّراسات وخطط التنمية واعتمدت على استراتيجيات بعيدة المدى ، وخاصة بعد التزايد الكبير في عوائد النفط .

ومن هذه الخطط – خطة التنمية الخمسية (2002 – 2006) وتعتبر من أولي الخطط التي تخرج عن أسلوب برامج الاستثمار السنوي قصيرة الأجل وتحمل من الملامح ما يميز عن غيرها من الخطط، في إنها تعمل وفق التخطيط التأشيري، واستهدفت قطاعي التعليم والتعليم المهني والتقني بإستراتيجية احتوى العناصر التالية:

1- تطويـــر ومواءمة المخرجات التعليمة والمهنية والأكاديمية مع متطلبات ســـوق العمل تدريجياً من خلال تشجيع الفـــروع ذات التخصصات العلمية العامة وإدارة الإعمال والمعلوماتية وغيرها التي تؤهـــل المتخريجين للتعامل على جبهة تقنية واقتصادية واسعة.

2- إعادة النظـــر في انتشار مؤسسات التعليم والتكوين العالي الخاصة بما يرشـــد التسيير، ويرفع من فاعليتها.

3- إفســـاح المجال للقطاع الخاص بالمباشرة في تقديم الخدمات التعليمية على أن تكون المناهـــج والممارسة تحت إشراف فعال من قبل مؤسسات التعليم العالي العامة.

4- متابعة نتائج التقدم العلمي والمعرفي والتقني في العالم وتيسيره من خـــلال إعادة استخداماته في النشر والإعلام والتطبيق.

5- توظيف نسب من الناتج المحلي الإجمالي في البحث والتطويـــر التطبيقي التي تساعد نتائجه في التقدم المعرفي والتقني والإنتاجي في ليبيا.[7]

وتشمل الخطة الاقتصادية المستقبلية (2000- 2025) على خمسة أجزاء تختص بوضع أطـــر تنمية الموارد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمكانية والقدرات التنفيذية ، وفيما يتعلق بتنمية قطاع التعليم والتكوين المهني والتقني، فإن إستراتيجية هذه الخطة تهدف إلى التركيز على جملة عناصر في قطاع التعليم بشكل عام والتعليم العالي خاصة حيث تم التركيز على النقاط التالية:

1- مدخلات التعليم، وتشمل وضع ومواصفات وأسس معايير مدخلات النظام التعليمي وفي كل مرحلة من مراحله مثل طرق وربطها بوسائل المعلومات وتقنياتها وصناعاتها.

2- الإجراءات الإدارية والتقنية وتتضمن الإجـــراءات ذات العلاقة بالعملية التعليمية، مثل أساليب التعليم وتقنياته.

3- المخرجات وتحتـــــوي على نواتـــــج التعليم والتكوين المهني الصادرة من مؤسساته مثل درجة ومستوى المهارات الفنية والتعليمية والانتماء إلى مهنة واضحة أو وظيفة محددة.

4- التقويـــــم الذاتي، ويشمل على خلق ألية لمتابعة إعداد المنظومة التعليمية وتحليله وتقويميه وانسياب المعلومات الخاصة به إلى المسؤولين والخبراء بهدف الكشف عن جوانب القصور والخلل لتصويبها وتعزيز جوانب النجاح فيها.[8]

وقد تكون البطالة بين الأفـــــراد أمرا عادياً في المجتمعات ؛ ذلك لأنه فيما يعتقد يصعب على الدولة والجهات ذات العلاقة توفير فرص العمل لجميع قطاعاته ممن يخضعون لسوق العمل وتنطبق عليهم شـــــروط العمالة ؛ ولكن أن تحتل البطالة قطاع المتعلمين خريجي الجامعات فهذا يعد خللاً في سياسات التخطيط ، بينما يرى البعض الآخـــــر أن هناك سببان لبطالة المتعلمين هما:

1- تعتبر بطالة المتعلمين مشكلة اقتصادية تزيد حدتها على مشكلة البطالة ذاتها ، ذلك لأن عدم تحقيـــــق المجتمع للعائد الاقتصادي المرجـــوّ من التعليم يعتبر في حد ذاته هدرًا للإمكانيات المادية والبشرية ، والتـــــي يتوجب استثمارها وتوظيفها في خلق فرص عمل جديدة لقطاعات أخـــــرى في المجتمع.

2- تمثّـــــل البطالة بين المتعلمين خطراً سياسياً واجتماعياً يهدد النظّـــــام السياسي نتيجة لما يصيب الشباب من مشاعـــــر اليأس والعجز عن إشباع الحاجات الشخصية إضافة إلى ارتفاع درجة الطموح والوعـــــى نتيجة التعليم.[9]

تعتبر العلاقة بين التعليم وســـــوق العمل من أهـــــم المشكلات الخطيرة التي تواجه الدول النامية عموماً والدول العربية وليبيا منها على وجه الخصوص وهي مشكلة من المنتظر أن تزداد حدة في المستقبل مالم تتخذ الإجراءات الكفيلة لمعالجتها.

ولقد تعودنا أن نظر إلى إشكالية العلاقة بين التعليم وسوق العمل من منظور خاطئ فقد نظرنا إليها على إنها مشكلة اقتصادية بحثه ونظرنا إليها على أنها مشكلة تعليمية بحثة ، ولم نهتم كثيراً بأنها مشكلة اجتماعية- أيضاً- .

بل لم نهتم أساسا بآثار العوامل الاجتماعية التي تؤثر في صناعة التعليم وسوق العمل ، وماهي النتائج المترتبة على ذلك.

إن العوامل المؤثرة في علاقة التعليم بسوق العمل عوامل مختلفة ومتعددة ، وهي تختلف من بلد إلى بلد كما أن أثـــــرها يختلف تبعاً لكل من الجانبين الكمي والكيفي

لتطور التربية والتعليم في ذلك البلد، وهذا ما أظهرته وعكسته ما يسمّى بثورات الربيع العربي في بعض البلدان العربية كما هو الحال في ليبيا.

والواقع يشـــــير إلى عدم وجود تنسيق بين مؤسسات التعليم العالي وأجهزة الدولة المختصة بالتوظيف ســـــواء على صعيد القطاع العام أم الخاص.

ويرجع هذا التدهور الكبير في العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل إلي عـــــدة أسباب:

1- خفض مساهمة مخرجات التعليم العالي في سوق العمل.

2- التركيز الوظيفي لمخرجات التعليم العالي في قطاعات الخدمات.

3- استحواذ القطاع العام على مخرجات التعليم العالي.

4- استمرار ضعف قدرة سوق العمل الاستيعابية لمخرجات التعليم العالي.

5- التركيز الجغرافي في مخرجات التعليم بسوق العمل.[10]

في حين نجد أن نسبة الباحثين عن العمل من خريجي الجامعات والمعاهد العليا تكون مرتفعة تصل إلي نحو **(30%)** من إجمالي الباحثين المسجلين في مكاتب القوى العاملة. كما يلاحظ أن نحو **(85%)** من مجموع العاملين الحاصلين على مؤهلات من مؤسسات التعليم العالي متواجدون بالقطاعات الخدمية ، في حين نجد نحو **(15%)** من مجموع العاملين الحاصلين على مؤهلات عليا متواجدين في القطاعات الإنتاجية، ويرجع هذا إلى أن أكثر من **(60%)** من هذه المخرجات هـــم في مجالات العلوم الإنسانية.[11]

وبالرغم من النجاحات التي حققتها تلك الخطط عن طريق ما تبنته من برامج تنموية في المناطق الداخلية في إطار إستراتيجية التنمية المكانية فإن ظاهرة تركيز السكان مازالت قائمة عند ما يلاحظ أن مدنيتي طرابلس وبنغازي استحوذتا على أكثر من (35%) من عدد السكان في حين لم تستحوذ المدن الداخلية ، والتي يتجاوز (20) مدينة إلا على حوالي (20%) من السكان.[12]

كما وضع التعليم والبحث العلمي والتكوين المهني الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذ السياسة العامة لقطاع التعليم في ليبيا من أجل تحقيق تنمية الموارد البشرية كما يلي:

1- نقل العلوم التقنية والتطبيقية بما يحقق عملية تنموية شاملة في المجتمع وذلك من خلال الإكثار من المعاهد المهنية والتدريبية في جميع التخصصات كمياً ونوعياً بما يتناسب مع متطلبات التنمية الشاملة.

2- الإشـــراف على شؤون البعثات الدراسية والدورات التدريبية بالخارج وفقًا للتشريعات المنظمة لذلك.

3- التوسع في إنشاء المراكز التدريبية الزراعية والصناعية وتنويعها بما يتناسب مع متطلبات المجتمع

4- الإكثار من مراكز تأهيل وتدريب المرأة وفقًا لمتطلبات المجتمع.[13]

يمكن القول بأن هناك وجود خلل مستمر ومتزايد في العلاقة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل سببها ضعف القدرة الاستيعابية لسوق العمل.

ومن تم ظهرت صعوبة عملية في الربط الوظيفي والمهني من مخرجات النظام التعليمي والطلب على الاستخدام في لاقتصاد الوطني.

كما يتضح بأن زيادة الثروة الوطنية لا تعني مجرد وفـــرة الموارد الخام أو رأس المال فحسب ؛ بل لابد لها من القوى العاملة المؤهلة والمدربة بمهارات وتخصصات تقنية وفنية متنوعة تقوم بالعمل وتؤديه على أفضل مستوى ممكن.

وينبغي التعامل مع هذا التدفق على سوق العمل بأنه نتيجة لمعطيات طبيعية ويستلزم الموقف التوجه بقوة إلي الاهتمام بنوعية الخريجين بما يتلاءم والأهداف الحضارية والتقدمية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ويكون ذلك من خلال التأثير الإيجابي على:

1- المستويات التعليمية والتدريبية ومجالاتها بإحداث تغيير في معدلات الالتحاق بالمراكز المهنية والتخصصات التقنية وتجويد المناهج التعليمية والبرامج التدريبية.

2- مدى ملائمة مجالات الدراسة ونوعيتها للوظائف التي سيشغلها الطالب بعد التخرج ونؤكد بالخصوص على الآتي:

أ– الخريجون الجدد في حاجة إلي تأهيل معمق لتولي مهمات ووظائف في مجال تخصصهم نفسه.

ب– يغلب على العملية التعليمية والتدريبية طابع التعليم والتدريب النظري ويعتبرها نقصاً في البرامج التطبيقية والعمل الميداني للطلاب أثناء الدراسة.

ج– عدم التوافق بين مخرجات النظامي التعليمي والتدريبي واحتياجات سوق العمل من حيث التخصص والعدد لوجود نقص في بعض التخصصات ووفرة في بعض التخصصات الأخرى.

د– النقص في العنصر البشرى الفني اللازم للتشغيل والصيانة في المنشآت الصناعية.[14]

وللتعرف على مدى مساهمة مخرجات التعليم العالي في سوق العمل والوقوف على وافع العلاقة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل والبيانات التالية توضح إعداد الباحثين عن العمل ويتحدد سوق الاستخدام في الاقتصاد بمجالات ممارسة النشاط الخدمي والإنتاجي وارتباطه بالنظام الاجتماعي المؤثر في هذا النشاط وما يقرره من علاقات اقتصادية واجتماعية وثقافية والتي بدورها ترسم معالم آليات سوق العمل محركاته داخل القطاعات المكونة لهيكلية سوق العمل، ويتكون هيكلة سوق العمل الوطنية من القطاعات التالية:

1- الجهاز الإداري. 2 - القطاع العام.

3- القطاع التشاركي. 4- القطاع الخاص.

وينظم سوق العمل في مستويين:

أ- **المســـــتوى التخطيطي :** يتمثل في تنظيم حجم الاستخدام في الاقتصاد الليبي وتقدير الاحتياجات الكمية والنوعية من القوى العاملة.

ب- المســـــتوى التنفيذي: المتمثل في الجهاز الإداري والقطاع العام وخلق مواطن عمل في منظومة العمل التشاركي أو الشركات المساهمة.(15)

كما دلت مؤشرات الباحثين عن العمل أن هناك من ضمن حملة المؤهلات العالية عاطلين عن العمل كما أظهر تقريـــر التنمية البشرية لسنة **1999** م ، أن هناك بطالة مقنعة بين ذوي المؤهلات الجامعية، أي : أن هناك أفراد يعملون بالقوى العاملة الليبية بوظائف هامشية ويتقاضون مرتباتها ومزاياها دون القيام بأي مهام تذكر.

يرتبط التعليم والتدريب التقني والمهني بإكساب المهارات الفنية والسلوكية وتأمين المؤهلات المجددة لمقابلة احتياجات سوق العمل.

خلاصة القول ونظرًا لعدم تشجيع ودعم وتنظيم القطاع الخاص ونشـــر ثقافة العمل به أدى إلى الاعتماد في التوظيف على القطاع الحكومى فـــي توفير فرص العمل، بالاضافة إلى تضخم حجم العمالة الوافـــدة ، خاصة غير المنظمة والتي اعتمد عليها بشكل كبير في تشغيل القطاع الخاص التي تسببت في ظاهرة العمل غير المنظم أو غير المهيكل والذي يعتبر أحد المشكلات الاقتصادية.

وبشكل عام يتطلب معالجة مشكلة المتدفقين الجدد لسوق العمل والخريجين الجدد والمتسربين من مختلف مراحل التعليم والتدريب بتشجيعهم بالعمل في القطاع الخاص والمشروعات الصغّرة والمتوسطة باستهدافهم في برامـــج تأهيل ورفع كفاءة وخلق تقافة العمل بالقطاع الخاص بدل القطاع الحكومى ، ووضع الضوابط على العمالة

الوافدة ، وإصدار التشريعات والقوانين واللوائـــح المنظمة لعمل القطاع الخاص وحمايته.

ثانيا ـ تحليل البيانات وعرض النتائج:

1 ـ التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

- مدى تميز مخرجات التعليم التقني في قطاعات العمل المختلفة بالكفاءة لتلبية متطلبات التنمية:

أ_ توفر فرص العمل :

جدول رقم(1)المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لرأى المبحوث حول توفر فرص العمل

ت	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب الأهمية
1	يجد خريج التعليم التقني نفسه مطلوبا في سوق العمل.	2.25	0.666	45	6
2	خلال فترة دراستك تحصلت على مهارات وقدرات تقنية وفنية يحتاج إليها سوق العمل.	2.57	0.751	51.4	2
3	بعد تخرجك التحقت بسوق العمل مباشرة	2.21	0.736	44.2	7
4	قضيت فترة طويلة بدون عمل بعد التخرج.	2.78	1.072	55.6	1
5	يوجد توازن وعلاقة بين التعليم التقني وتلبية متطلبات التنمية البشرية.	2.48	0.911	49.6	4
6	برامج وخطط وسياسات التعليم التقني تواكب تطور متطلبات سوق العمل الحديث.	2.11	0.796	42.2	8
7	أدى انتظاري للتعيين وعدم التحاقي بالعمل مباشرة بعد التخرج إلى فقدان بعض المهارات والقدرات التي تحصلت عليها من التعليم بالكلية أو المعهد.	2.43	0.813	48.6	5
8	تحصلت على الوظيفة عن طريق مكتب القومي العاملة.	2.50	0.704	50	3
	الإجمالي	2.41	0.958	48.3	

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية

- كانت أكثر الفقرات في أهمية رأي المبحوث حول توفر فرص العمل هي (قضيت فترة طويلة بدون عمل بعد التخرج.)التي احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية التي بلغت (55.6%) بمتوسط حسابي (2.78) وانحراف معياري (1.072).

- كانت أقل الفقرات أهمية رأي المبحوث حول توفر فرص العمل هي (برامج وخطط وسياسات التعليم التقني تواكب تطور متطلبات سوق العمل الحديث.)التي احتلت المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية النسبية التي بلغت (42.2%) بمتوسط حسابي (2.11) وانحراف معياري (0.796).
- بشكل عام جاء رأي المبحوث حول توفر فرص العمل في المحايد وأقرب لعدم الموافقة مما يعني أن هناك نوع من الصعوبة في الحصول على العمل بعد التخرج

أ- القدرة على استخدام التقنية وانجاز العمل:

جدول رقم (2)المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لرأى المبحوث للقدرة على استخدام التقنية وإنجاز العمل

ت	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب الأهمية
1	ما تعلمته في الدراسة يفيدك في عملك.	4.26	0.941	85.2	2
2	أداء عملك بانقتان يحظى بأعجاب الرؤساء والزملاء.	4.16	0.745	83.2	3
3	عملك الحالي قريب من مجال تخصصك ولديك القدرة على انجاز مهام واجبات عملك الحالي.	3.95	0.902	79	5
4	تلتزم بالتشريعات واللوائح وبالحضور والانصراف في جهة العمل حسب مواعيد العمل.	4.12	0.968	82.4	4
5	تهتم جهة العمل بتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية.	3.87	0.821	77.4	6
6	توجد برامج تدريبية متنوعة ومستمرة لرفع كفاءة العاملين.	2.79	0.730	55.8	7
7	تتوفر الحماية والسلامة المهنية من المخاطر أثناء العمل.	2.77	0.674	55.4	8
8	تستطيع استخدام الكمبيوتر والانترنت والتقنية الحديثة.	4.31	0.907	86.2	1
	الإجمالي	3.77	0.973	75.5	

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية

- كانت أكثر الفقرات في أهمية رأي المبحوث حول القدرة على استخدام التقنية وإنجاز العمل هي (تستطيع استخدام الكمبيوتر والانترنت والتقنية الحديثة.)التي احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية التي بلغت (86.2%) بمتوسط حسابي (4.31) وانحراف معياري (0.907).

- كانت أقل الفقرات أهمية رأي المبحوث حول القدرة على استخدام التقنية وانجاز العمل هي (تتوفر الحماية والسلامة المهنية من المخاطر أثناء العمل.)التي احتلت المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية النسبية التي بلغت (55.4%) بمتوسط حسابي (2.77) وانحراف معياري (0.674) وهذا يدل على أن هناك قصور في برامج وامكانيات السلامة المهنية في العمل.
- بشكل عام جاء راي المبحوث حول استخدام التقنية في درجة الموافقة.

ج-عدم اتقانك لما تعلمته بالكلية أو المعهد يرجع إلى

جدول رقم (3)المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لعبارات عدم اتقانك لما تعلمته بالكلية يرجع إلى

ت	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب الأهمية
1	لضعف المناهج الدراسية وعدم تطورها	2.89	1.210	57.8	4
2	لقصور برامج التعليم وعدم ارتباطها بالوقع العملي	4.18	0.806	83.6	1
3	لضعف برامج التدريب وعدم فاعليتها	3.95	0.965	79	2
4	لضعف أداء أعضاء هيئة التدريس والمدربين	3.06	1.233	61.2	3
5	لعدم الرغبة الحقيقية في التعليم والتدريب	2.03	0.889	40.6	5
	الإجمالي	3.22	0.698	64.4	

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية

من خلال بيانات الجدول السابق يتضح الآتي:

- كانت أكثر الفقرات أهمية في عدم اتقان ما تعلمه الخريج بالكلية يرجع إلى (قصور برامج التعليم وعدم ارتباطها بالوقع العملي) ، وذلك بوسط حسابي (4.18) واهمية نسبية (83.6) وانحراف معياري (0.806) ، وهذا يدل على اتفاق عينة الدراسة على هذه العبارة
- كانت أقل الفقرات أهمية في عدم اتقان ما تعلمه الخريج بالكلية يرجع إلى (عدم الرغبة الحقيقية في التعليم والتدريب) ، وذلك بوسط حسابي (2.03) وأهمية نسبية (40.6) وانحراف معياري (0.889) وهذا يدل على اتفاق عينة الدراسة على هذه العبارة

ب– الأسباب التي تحدّ خريجي التعليم التقني من الالتحاق بسوق العمل؟

جدول رقم (4)المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لرأي المبحوث ما الأسباب التي تحد خريجي التعليم التقني من الالتحاق بســـوق العمل

ت	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب الأهمية
1	وجود تنسيق وقنوات اتصال بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات سوق العمل	2.81	0.921	56.2	5
2	النظرة الدونية للتعليم التقني	4.11	0.800	82.2	1
3	ضعف كفاءة خريجي التعليم التقني	3.40	1.244	68	4
4	ضعف مواكبة قدرات الخريجين لواقع سوق العمل	3.80	1.069	76	3
5	ضعف اجادة خريجي التعليم التقني للمهارات المطلوبة بسوق العمل	3.86	1.051	77.2	2
6	خريجو الكليات والمعاهد التقنية يحصلون على شهادات دون مهارات	2.67	0.877	53.4	7
7	تهتم مؤسسات التعليم التقني بتوعية خرجيها	2.71	0.957	54.2	6
الإجمالي		3.33	0.879	66.7	

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية

- كانت أكثر الفقرات في أهمية رأي المبحوث حول الأسباب التي تحد خريجي التعليم التقني من الالتحاق بسوق العمل هي : (النظرة الدونية للتعليم التقني)التي احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية التي بلغت (82.2%) بمتوسط حسابي (4.11) وانحراف معياري (0.800) .

المجال	حجم العينة (N)	درجة الحرية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	مستوى الدلالة	نتيجة الفرض
توفر فرص العمل	198	197	2.41	0.958	12.402	0.000	قبول
للقدرة على استخدام التقنية وإنجاز العمل	198	197	3.77	0.973	6.391	0.000	قبول
عدم اتقانك لما تعلمته بالكلية يرجع إلى	198	197	3.22	0.698	7.800	0.000	قبول

الأسباب التي تحد خريجي التعليم التقني من الالتحاق بسوق العمل	**198**	**197**	**3.33**	**0.879**	**6.421**	**0.000**	**قبول**
كفاءة مخرجات التعليم التقني المطلوبة للعمل في القطاعات المختلفة	**198**	**197**	**3.18**	**0.970**	**5.422**	**0.000**	**قبول**

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الاحصائي للبيانات *مستوى الدلالة* عند (P=0.050.05)

يتضح من الجدول الآتي:

كانت أقل الفقرات أهمية راي المبحوث حول الأسباب التي تحد خريجي التعليم التقني من الالتحاق بسوق العمل (خريجي الكليات والمعاهد التقنية يحصلون على شهادات دون مهارات) التي احتلت المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية النسبية التي بلغت (53.4%) بمتوسط حسابي (2.67) وانحراف معياري (0.877).

2 : اختبار فرض الدراسة:

ينص هذا الفرض على أنه توجد اختلافات معنوية بين كفاءة مخرجات التعليم التقني الفعلية وبين كفاءة مخرجات التعليم التقني المطلوبة للعمل في القطاعات المختلفة . ولاختبار هذه الفرضية فقد استخدم اختبار (t لعينة مجموعة واحدة One Sample) (T Test حيث يستخدم هذا الاختبار للمقارنة بين متوسط عينة الدراسة بدرجة معلومة عادة ما تكون تلك الدرجة هي الوسط الحسابي لمجتمع العينة وفي الدراسة الحالية سوف تتم المقارنة مع الوسط الحسابي لمجتمع العينة والمتمثل (3.40) والجدول التالي رقم (5) يوضح نتائج اختبار هذه الفروض:

تدل قيمة T التي وصلت إلى (**12.402**) لتوفر فرص العمل (6.391) للقدرة على استخدام التقنية وإنجاز العمل(7.800) عدم اتقانك لما تعلمته بالكلية يرجع إلى (6.421) الأسباب التي تحد خريجي التعليم التقني من الالتحاق بالعمل، و (5.422) لكفاءة مخرجات التعليم التقني المطلوبة للعمل في القطاعات المختلفة، التي كانت دالة احصائيا عند مستوى دلالة (0.05) على وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين كفاءة مخرجات التعليم التقني الفعلية وبين كفاءة مخرجات التعليم التقني المطلوبة للعمل في القطاعات المختلفة،من النتائج السابقة يتم قبول الفرض الرئيسي الثاني والذي ينص على أنه "توجد

اختلافات معنوية بين كفاءة مخرجات التعليم التقني الفعلية وبين كفاءة مخرجات التعليم التقني المطلوبة للعمل في القطاعات المختلفة.

ثالثا ـ النتائج والتوصيات :

أً: النتائج:

1- إن مخرجات التعليم التقني لا تتســـم بالتميز في سوق العمل حيث إن الخريج لا يجد نفسة مطلوبا في سوق العمل على الرغم من أن الخريج لديه القدرة على الانجاز بحسب ما ورد من نتائج حول القدرة على استخدام التقنية وإنجاز العمل، كما أرجع الخريجون عدم الاتقان إلى سببين رئيسين هما : قصور برامج التعليم وعدم ارتباطها بالواقع الفعلي ، وضعف برامج التدريب.

2- إن من أهم الأسباب التي تحد من خريجي التعليم التقني من الالتحاق بسوق العمل النظرة الدنيوية للتعليم التقني وضعف كفاءة خريجي التعليم التقني وضعف مواكبة قدرات الخريجين لواقع سوق العمل.

ب ـ التوصيات:

1- تحســـين مخرجات التعليم التقني والارتقاء بمستوياتها حتى تتناسب مع احتياجات ســـوق العمل يتطلب العمل على تحديد رؤية مستقبلية للأنشطة الاقتصادية وقيام الأجهزة التنفيذية بدورها لاستيعاب التدفق والزيادة المطردة في أعداد الطلاب بمراحل التعليم بشكل عام والتعليم التقني خاصة ، والارتقاء بمستوى التعليم لتلبية احتياجات تلك المناشط ، وبناء قوة عمل قادرة على المنافسة من خلال الانفاق على التعليم والتدريب وكذلك استهداف مخرجات التعليم في برامج إعادة تأهيل ورفع كفاءة وخلق ثقافة العمل بالقطاع الخاص بدل القطاع الحكومي.

2- إجـــراء الدراسات العلمية المتعمقة حول المشاكل والمعوقات التي تواجه التعليم التقني في المجتمع الليبي وتفادى أوجه النقص والقصور في الدراســـة الحالية والتركيز على المتغيرات الأخـــرى التي من الممكن أن يكون لها تأثير في مشكلة مخرجـــات التعليم التقني بليبيا في سوق العمل.

الهوامـــــــــــش :

1- أحمد عبدالقادر المسوري، التعليم العالي المهني في ليبيا " دراسة تحليلية تقويمية مع الاستفادة من خبرة المانيا "، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات التربوية قسم أصول التربية، جامعة القاهرة، القاهرة، للعام الجامعي 2003.

2- هاجر أحمد الشريف، تطور التعليم العالى في ليبيا وانعكاسه على عمليات التنمية البشرية، أكاديمية الدراسات العليا كنموذج للدراسة، رسالة ماجستير غير منشورة، مدرسة العلوم الإنسانية، قسم الخدمة الاجتماعية، اكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، للعام الدراسي 2006.

3- عاشور عمر المسماري، التعليم الفني والمهني وديناميكية التغير في الدول النامية،دراسة تطبيقية على الدول النامية وليبيا، منشورات جامعة عمر المختار، ليبيا،2008،ص65-66.

4-وليد عبدالله حماد "اتجاهات الشباب السعودي نحو التعليم المهني"، معهد الإدارة العامة، السعودية ب-ت،ص56-57.

5- المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، أسس تخطيط وتنظيم عملية التعليم والتدريب المهني، منشورات منظمة العمل العربية،2006، ص: 4.

6- محمد الجبالى، ورشـــــة عمل حول مشكلة البطالة ، مجلة فصلية تصدر عن قسم التوعية والاعلام باللجنة الشعبية العامة للقوة العاملة والتدريب والتشغيل، السنة الثانية، العدد الخامس، مارس 2006،ص20.

7- هيئة التوثيق والمعلومات، ليبيا، تقرير التنمية البشرية لسنة 1999.

8-محجوب عطية، علي إبراهيم، التعليم الجامعي والعالي وتحديات المستقبل في ليبيا، مجلة قاريونس العلمية، بنغازي، العدد 43، 1997.

9- مجلس التخطيط العام، الخطة الاقتصادية المستقبلية (2000 – 2025)، طرابلس إدارة التخطط والبرامج، 2000،ص322.

10-عبدالرحيم البدري، بعض مشكلات سياسات التعليم العالي بليبيا، بحث مقدم إلي المؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا، بنغازي، يونيو 2007.

11-الهيئة العامة للمعلومات النتائج النهائية لحصر القوى العاملة، وفق تعداد السكان لعام 2006.

12-عزيمة سلامة خاطر، مخرجات التعليم والعملية التنموية،مجلة الدراسات،السنة الثالثة،العدد الحادى عشر،2002،ص138.

13- عبدالسلام القلالي، حول مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، ندوة التعليم العالي والتنمية في ليبيا الجزء الأول، المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الأخضر، ط 2، 2007،ص344-345.

14-رياض لملوم،واقع وافاق التعليم العالى ومتطلبات التنمية فى ليبيا،بحوث واوراق عمل ملتقى التعليم العالى وسوق العمل فى الدول العربية(الاستراتيجيات-السياسات-الالية)، المنامة،مملكة البحرين، اكتوبر2010،المنظمة العربية للتنمية الادارية جامعة الدول العربية،جامعة دلمون للعلوم التكنولوجية بملكة البحرين،2011،ص102-103.

15-المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدولة العربية (أعمال المؤتمرات) التعليم العالي العربي وسوق العمل، 2013 ،ص253.